گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 8, No. 4, pp. 629–642, December-2020.
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2664-4673
e-ISSN: 2664-4681
journals.uoz.edu.krd

تحليل وقياس أثر الصدمات الإقتصادية على النمو الإقتصادي في العراق للمدة (2004–2018)

جعفر صادق سفر[1*] و عبدالحميد سليمان ظاهر[2]

[1]معهد زاخو التقني، جامعة دهوك التقنية، إقليم كردستان العراق.

[2]كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة زاخو، إقليم كردستان العراق.

تاريخ الاستلام: 2020/09 **تاريخ القبول:** 2020/10 **تاريخ النشر:** 2020/12 https://doi.org/10.26436/hjuoz.2020.8.4.651

الملخص:

يهدف هذا البحث الى دراسة إلى تحديد أثر الصدمات الإقتصادية على النمو الإقتصادي في العراق خلال المدة (2004–2018)، وقد تم تحديد أهم العوامل التي تؤثر في النمو الإقتصادي، والمتمثلة في أسعار النفط، سعر الصرف، الديون الخارجية والإنفتاح التجاري ، وهي تمثل المتغيرات المستقلة للأنموذج المستخدم، بينما تم التعبير عن النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيراً تابعاً. وقد تم أستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية في تقدير معلمات الأنموذج. كما تم الإستعانة بإختبار جذر الوحدة، وإختبار التكامل المشترك. وقد تم تقدير دوال إستجابة النبضة لتحديد أثر الصدمات الاقتصادية على الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة. وقد تبين من نتائج التقدير أن السلسلة الزمنية للدراسة قد استقرت بعد أخذ الفروق الأولى، كذلك وجود تكامل مشترك، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة، كما تبين أن أثر الصدمات الإقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط العالمي كان واضحاً على النمو الإقتصادي في العراق.

الكلمات الدالة: الصدمات الإقتصادية، النمو الاقتصادي، أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، دوال الإستجابة للصدمات.

1. مقدمة

لقد نال موضوع الصدمات الإقتصادية إهتماماً متزايداً في سبعينيات القرن الماضي بعد حدوث إرتفاعات غير مسبوقة في أسعار النفط، إذ عانت الدول المتقدمة والدول النامية غير النفطية من الآثار السلبية لهذه الصدمة مسببة مايعرف بالتضخم الركودي، الذي لم يكن معروفاً قبل ذلك الوقت. أما الدول النفطية فقد تعرضت إلى آثار هذه الصدمات في فترات الإنخفاض الكبير في أسعار النفط كما حدث في منتصف الثمانينات عند إنهيار التنسيق بين أعضاء منظمة اوبك مما أثر في المعروض النفطي في الأسواق العالمية.

لقد كان العراق من الدول التي تعرضت للصدمات الإقتصادية، لكونه إقتصاداً صغيراً ومفتوحاً على الإقتصاد العالمي، ومرتبطاً به من خلال التجارة الخارجية، وأسعار النفط، والإستثمارات الأجنبية المباشرة، والسياحة، فضلاً عن تأثرها بالمتغيرات الإقتصادية الداخلية المتمثلة بالسياسة المالية والسياسات التي مارستها الحكومات المتعاقبة، والحروب والنزاعات المسلحة. وكان لهذه السياسات أثر واضح على الإقتصاد العراقي من خلال تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم متوسط الدخل الفردي، وبالتالي مستويات الرفاهية الإقتصادية للأفراد. لذلك من الأهمية بمكان تحديد تأثير هذه الصدمات، ومحاولة إيجاد السبل اللازمة لمواجهتها إن كانت سلبية إلى جانب تعزيز الآثار الإيجابية إن وجدت.

1.1. مشكلة البحث:

لقد تعرض الإقتصاد العراقي للعديد من الصدمات الإقتصادية خلال مدة الدراسة مما أثر بشكل مباشر على الأنشطة الإقتصادية المختلفة، إلا أن تأثيرها كان جلياً على الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لحساسية هذا المتغير إتجاه الصدمات الاقتصادية، لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

هل للصدمات الإقتصادية تأثير واضح على الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال فترة الدراسة؟ وماهو حجم هذا التأثير؟ وأي نوع من الصدمات كان هو الأكثر تأثيراً على هذا الناتج خلال الفترة المذكورة؟

2.1. أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كون العراق قد تعرض للعديد من الصدمات الاقتصادية خلال فترة الدراسة، مما ترك آثار مختلفة ومتباينة على معدلات النمو الإقتصادي فيه، كون هذه الصدمات يمكن أن تؤثر على إتجاهات تطور الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تؤثر على مستويات

*الباحث المسؤل.

الرفاهية الإقتصادية للأفراد. مما يجعل من الأهمية بمكان تحديد تأثير هذه الصدمات مما يسهل على صانع القرار تحديد السبل اللازمة لمواجهة السلبية منها، والإستفادة من الإيجابية.

3.1. هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على محددات النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة، وتحديد المتغيرات ذات التأثير الأكبر من بينها، فضلا عن التعرف على ماهية الصدمات الإقتصادية ومصادرها وأنواعها، وتحديد تأثيرها على النمو الإقتصادي في العراق خلال المدة (2004–2018) من أجل رصد وإدارة هذه الصدمات.

4.1. فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها: أنه نتيجة لخصائص الاقتصاد العراقي الريعي، والمنفتح على العالم الخارجي، عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فيه، فقد تعرض لجملة من الصدمات الإقتصادية خلال فترة الدراسة، وقد تباينت هذه الصدمات من حيث تأثيرها على النمو الإقتصادي.

5.1. منهجية البحث:

استخدم التحليل الوصفي لبيان طبيعة وماهية الصدمات الاقتصادية، فضلاً عن إستخدام الأساليب والنماذج القياسية لمعرفة حجم ونوع أثر تلك الصدمات على النمو الإقتصادي.

1.5.1. **نطاق البحث**: ويتضمن الآتي:

1.1.5.1. **النطاق المكاني**: الإقتصاد العراقي.

2.1.5.1. **النطاق الزماني**: المدة الزمنية (2004_2018)

1.6. الدراسات السابقة:

هناك عدد غير قليل من الدراسات التي تناولت تأثير الصدمات الإقتصادية على المتغيرات الإقتصادية المختلفة. نعرض عدد منها وفقا لحداثتها:

1. دراسة (عدنان، 2016) بعنوان (تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) العراق حالة تطبيقية 1970–2010) هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الصدمات الهيكلية في الناتج غير النفطي في كلا الأمدين الطويل والقصير، وإستكشاف أسباب تقلبات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، من خلال دراسة العلاقة بين تقلبات الناتج، والتقلب الحاصل في مكوناته، وتحديد المكونات التي لها إسهام أكبر من غيرها والمتمثلة في كل من الأنفاق الحكومي والإنفاق الخاص الإستهلاكي والإستثماري، والصادرات غير النفطية. وقد إستخدام دوال إستجابة النبضة، وإستقرارية السلاسل الزمنية وذلك بإختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك. وتوصلت الدراسة إلى أن الناتج غير النفطي والإنفاق الحكومي الاستهلاكي هما الأكثر تأثيراً، إذ أن تأثيرهما موجب على طول مدة التنبؤ، على عكس باقي المتغيرات التي تحوي على بعض مدد التنبؤ السالبة.

2. دراسة (حمدان، 2017) بعنوان (قياس تأثير الصدمة النقدية في العراق للمدة 1990–2015 بإستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي الهيكلي SVAR)، كان الهدف من الدراسة هو تحليل وقياس تأثير الصدمة النقدية الهيكلية على المتغيرات الإقتصادية في الأنموذج المتمثلة في كل من: الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، مستوى الأسعار، وسعر الفائدة، وذلك بإستخدام المقاطع العرضية للمدة (1990–2015)، وقد إعتمد الباحث على إستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي الهيكلي، ودوال الإستجابة، وتحليل التباين لإختبار أثر الصدمات النقدية على المتغيرات الإقتصادية الكلية. واستنتجت الدراسة إلى أن الصدمة النقدية في العراق لها تأثيرات مهمة على المتغيرات الاقتصادية، وأن سعر الصرف يتمتع بأهمية كبيرة في السياسة النقدية، وهو يفسر التقلبات في أغلب المتغيرات الإقتصادية، على عكس متغير عرض النقود فقد كان له دور ضئيل في التأثير، ويرجع هذا إلى ان سعر الصرف هو أداة السياسة النقدية في العراق، كونه متغير وسيط، وفي ذات الوقت يشكل هدف نهائي، ويستوعب الصدمات النقدية.

3. دراسة (Krehlik, Barunik, 2017) بعنوان (Cyclical properties of supply–side and demand–side shocks in oil–based commodity markets) حاولت الدراسة إظهار الخصائص الدورية للصدمات التي تحدث في أسواق النفط. وقد إعتمد الباحثان المنهج الكمي لقياس صدمات العرض والطلب في أسواق النفط، ومدى تأثيرها في النظام الإقتصادي. وإستنتجت الدراسة أن التغيرات الكبيرة التي تحدث في أسعار النفط تؤثر سلباً على المستثمرين، ومن ثم فإن المعرفة حول تقلب الترابط عند التكرارات المختلفة لها آثار مهمة على المستثمرين والمؤسسات المالية من حيث بناء المحفظة، وإدارة المخاطر في آفاق الإستثمارات المختلفة.

4. دراسة (آل طعمة، الدليمي، والمشهداني، 2018) بعنوان (صدمات الإيرادات النفطية وأنماط النمو الاقتصادي في الاقتصادات الخليجية)، لقد تمثل هدف الدراسة في تتبع المسار المتعرج لأسعار النفط الخام، وملاحقة أبرز الأسباب الدافعة لصدمات أسعار النفط الخام، ومن ثم التطرق لطبيعة النمط التنموي في البلدان الريعية، وقنوات الترابط والإنتقال ما بين أسعار النفط والإقتصاد نظريًا، وبالإستعانة بنموذج قياسي حديث يبرز آثار التقلب السعري للنفط على إتجاه النمو الإقتصادي. وتم الإعتماد على المنهج الكمي لقياس أثر صدمات الإيرادات النفطية في الإقتصادات الخليجية. وإستنتجت الدراسة أن أسواق النفط العالمية تشهد تقلبات سعرية مستمرة ناجمة عن حزمة من العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب، مما يهدد نمط النمو

والإستقرار في البلدان النامية المعتمدة على الايرادات النفطية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

هيكلية الدراسة: تم تقسيم البحث الى محورين:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للصدمات الإقتصادية.

المحور الثاني: تقدير وتحليل أثر الصدمات الإقتصادية على النمو الإقتصادي في العراق للمدة (2004–2018)

2. الإطار المفاهيمي للصدمات الإقتصادية

1.2. مفهوم الصدمات الإقتصادية:

خلال العقود الماضية شهدت العديد من الدول النامية أشكالاً مختلفة من الصدمات، منها الداخلية وأخرى خارجية ، وكان لها تأثيراً كبيراً على إقتصادات تلك الدول، كونها غير جاهزة من حيث قدراتها الإقتصادية وإستعداداتها من الناحية الإجتماعية والسياسية على التصدي لهذه الصدمات، مما أثر على إقتصاداتها المحلية بشكل سلبي. وهناك العديد من التعاريف للصدمة في الأدبيات الإقتصادية ومن أبرز هذه التعاريف هو: أنها تغير مفاجئ وشديد يحدث في المتغيرات الاقتصادية، وقد تكون سلبية أو إيجابية، فالصدمة السلبية تؤدي إلى إنخفاض قيمة المتغيرات الإقتصادية، بينما الصدمة الإيجابية تؤدي إلى زيادة قيمة تلك المتغيرات (الجبوري وحسين، 2013، 22). فالصدمات هي أحداث غير متوقعة إلى حد كبير، وتحدث تغييرات في النمو الإقتصادي الحقيقي وتؤثر في التضخم والبطالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتتعرض جميع البلدان إلى حد ما لصدمات إقتصادية. وأن الدول النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل أكثر عرضة لخطر الصدمات، لأن لديها اقتصاداً أقل تنوعاً مع مجموعة ضيقة من صناعات الإنتاج والتصدير. كما تعرف الصدمة على أنها حدث غير متوقع، أو لا يمكن التنبؤ به، يؤثر على الإقتصاد، سواء بشكل إيجابي أو سلبي.كما يشار الى الصدمة بأنها حدث غير متوقع ومفاجئ، يؤدي ذلك إلى صعوبة التعامل معه، ومن ثم ضرورة البحث عن وسائل لإدارته بشكل يحد من آثاره السلبية (الكبيسي، واللامي، 2017، 257). وعرفت الصدمات بأنها الأحداث التي تؤثر أو تهدد الإقتصاد القومي ويكون مصدرها إما داخلياً أو خارجياً (ضرار، 2018، 487). وعرفت أيضاً بأنها التغيرات الفجائية التي تؤثر في المتغيرات الإقتصادية ويكون تأثيرها أما في جانب العرض الكلي فتسمى صدمة العرض، أو في جانب الطلب الكلي فتسمى صدمة الطلب (الساعدي، والفيصل،2016، 115). وكذلك عرفت الصدمة بأنها أحداث لا يمكن التحكم فيها ولها آثار قوية على مستوى الاقتصاد القومي، ونتيجتها انهيار التوازن في الإقتصاد وقد تكون هذه الأحداث إما داخلية أو خارجية (بن يحيى، 2014، 238). يتضح من التعاريف السابقة بأن الصدمة هي تغيير مفاجئ وغير متوقع في متغير إقتصادي أو أكثر، مما يغير من مساره أو سرعته أو حجمه وبالتالي يؤثر على عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي في البلد، وقد تكون الصدمة داخلية، أو خارجية، وقد تكون سلبية أو إيجابية.

2.2. أنواع الصدمات الإقتصادية:

يتم تقسيم الصدمات الاقتصادية الى أنواع عدة وفقاً لمعايير مختلفة، وفيما يأتي أهم هذه الصدمات:

1. **الصدمات الداخلية:** ويقصد بها حدوث تغيرات داخل إقتصاد معين والتي لها تأثير كبير على الإقتصاد، ويمكن أن تكون هذه الصدمات إيجابية أو سلبية على الاقتصاد. وتنشأ هذه الصدمات محلياً نتيجة السياسات التي تمارسها الدولة من خلال السياسة المالية والنقدية، فضلا عن الصدمات الحقيقية المتمثلة بالتغيرات التكنولوجية (الساعدي، والفيصل، 2016، 116). وأن الصدمات الداخلية يتكون من:

أ. **صدمات السياسة المالية:** صدمة السياسة المالية هو حدوث تغيير مفاجئ في السياسة المالية والتي قد تؤدي الى صدمة مثل: صدمات الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي، حيث يمكن أن تحدث تغييرات في الاقتصاد الكلي فضلا عن التغيرات التي تحدث في قواعد الضرائب وذلك لتمويل الانفاق العام.(Mountford, and Uhlig, 2008, 7) وبذلك تؤثر على النشاط الاقتصادي للبلد بهذا القدر أو ذاك وتقسم صدمات السياسة المالية إلى:

- **صدمة الإنفاق العام:** إن صدمة الإنفاق العام هي حدوث تغيير مفاجئ في الإنفاق العام، ويمكن أن تكون هذه الصدمة ذات تأثير سلبي أو إيجابي على المتغيرات الاقتصادية، وكذلك يمكن أن تكون صدمة قصيرة الأجل وتسمى بصدمة مؤقتة ذات تأثير صغير على الإقتصاد، أو طويلة الأجل (مستمرة) ذات تأثير كبير عليها (صقر، وآخرون، 2017، 294)، وفي بعض الأحيان يمكن أن تنعكس الصدمات الإقتصادية مسبقا في الإنفاق العام سواءاً كانت هذه الصدمات موجبة أو سالبة. فعند زيادة الإيرادات النفطية أو إنخفاضها في سنة معينة في بلد ريعي، سينعكس على زيادة أو إنخفاض كبير في الإنفاق العام للسنة القادمة مولداً للصدمة، يمكن في هذه الحالة القول بأنها صدمة مخططة في الإنفاق العام (Ramey, 2008, 3).
- **صدمة الإيرادات العامة:** وهي حدوث تقلبات في أدوات الإيرادات العامة، تزامناً مع صدمات غير متوقعة يتعرض لها الإقتصاد تؤدي إلى تذبذب في هذه الإيرادات. مثل إنخفاض الإيرادات الضريبية خلال فترات الركود الاقتصادي، وإرتفاعها خلال فترات الإنتعاش. أو هي التقلبات التي تحدث خارج سيطرة الدولة، وتؤدي إلى تغيرات في الإيرادات العامة مثل الإنخفاض أو الإرتفاع الذي يحدث بشكل مفاجئ في عوائد الصادرات (الكبيسي والعبيدي، 2017، 4). ويبرز دور هذه

الصدمة بشكل ملحوظ في البلدان النفطية، والتي تشكل فيها عوائد الصادرات النفطية النسبة العظمى من الإيرادات العامة، وبالتالي فإن التقلبات في أسعار النفط في السوق العالمية سوف تؤثر على تمويل الموازنة العامة للدولة.

ب. **الصدمات النقدية:** ويقصد بها حدوث تغير مفاجئ في سوق النقد، مثل التغير في عرض النقد، أو سعر الصرف، أو في سعر الفائدة، ويعتبر هذا النوع من الصدمات هو الأكثر حدوثاً وخاصةً في الدول النامية (عودة، 2014، 295)، أو أنه حدوث تغيرات في أحد المتغيرات النقدية، مما ينجم عنه آثار مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الإقتصادية. إن قيام البنك المركزي بإجراء تغييرات في عرض النقد، أو تغير سلوك الأفراد الذين يتعاملون في الأسواق مما يؤدي إلى حدوث إختلال في الطلب على النقود، وكذلك تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن تقلبات الطلب والعرض المحلي والأجنبي على رؤوس الأموال والبضائع، فضلاً عن التغييرات التي تحدث في المتغيرات النقدية الأخرى (خوشناو، 2017، 120). ومن أهم أنواع الصدمات النقدية:

- **صدمات عرض النقود:** ويقصد بها حدوث تغيرات غير متوقعة في المعروض النقدي. وهذه الصدمات إما أن تكون إيجابية أو سلبية، فالإيجابية تتمثل في حدوث زيادة مفاجئة في المعروض النقدي في حين أن الصدمة النقدية السلبية تشير الى حدوث إنخفاض غير متوقع في المعروض النقدي. وتؤثر هذه التغيرات التي تحدث في عرض النقد على المستوى العام للأسعار، ومستوى الناتج القومي، ومستوى العمالة، وسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية (عباس، 2018، 236).
- **صدمات الطلب على النقود:** تتمثل فيما يحدث من تغييرات عشوائية في الطلب على النقود نتيجة التغيرات في طلب الأفراد والمؤسسات والقطاع العام والقطاع الخارجي على النقود والناجمة عن عوامل مختلفة كتغير الأسعار، فإرتفاع مستوى الأسعار يزيد من الطلب على النقود لتغطية العجز في القوة الشرائية، ويحصل العكس في حالة انخفاض مستويات الأسعار. كذلك التغييرات التي تحصل في سعر الفائدة، إذ أن هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة ، فإرتفاع سعر الفائدة يخفض من الطلب النقدي، إذ يستثمر الأفراد والمنشآت أرصدتهم النقدية في سندات قصيرة الأجل للحصول على العائد المرتفع، ويحصل العكس في حالة إنخفاض سعر الفائدة. وقد تكون هذه الصدمات سلبية أو إيجابية، فالصدمة النقدية السلبية هي الإنخفاض غير المتوقع في الطلب النقدي، والصدمة النقدية الإيجابية هي زيادة غير متوقعة في الطلب النقدي (الشمري وآخرون، 2017، 221).
- **صدمات أسعار الصرف الأجنبي:** وتعد صدمات سعر الصرف أحد الصدمات النقدية، إذ تؤثر التقلبات في سعر الصرف الأجنبي على الكثير من المتغيرات الاقتصادية، ويكون تأثيره كبيراً على الإقتصادات الصغيرة والمفتوحة، في حين يقل تأثيره على الاقتصادات الكبيرة والمغلقة نسبياً (الغالبي، ومطوق، 2013، 209).
- **صدمات سعر الفائدة:** تعرف صدمة سعر الفائدة بأنها التغييرات التي تحدث في سعر الفائدة والتي يقوم بها البنك المركزي والتي تؤثر على مستوى النشاط الإقتصادي. وقد تكون هذه الصدمات إيجابية أو سلبية. (الشمري، وآخرون، 2017، 222).

ت. **الصدمات الحقيقية:** ويقصد بالصدمات الحقيقية هي حدوث تغيرات غير متوقعة أو لايمكن التنبؤ بها تؤثر على العوامل الأساسية للإنتاج. ويمكن أن تكون هذه الصدمة ذات تأثير إيجابي أو سلبي. ومن أمثلة الصدمات الحقيقية هي التغيرات التكنولوجية التي تطرأ على العملية الإنتاجية من خلال إدخال تكنولوجيا جديدة، أو منتج جديد، أو حدوث تقلبات حادة في أسعار المواد الاولية، كما يحدث في سوق النفط بشكل متكرر، ولايقتصر أثر الصدمات الحقيقية على قطاع واحد من الإقتصاد، بل يمكن أن ينتقل إلى قطاعات اخرى، ويمكن أن تؤدي الصدمات الحقيقية الكبيرة إلى حدوث ركود على مستوى الإقتصادي الكلي (بن يحيى، 2014، 239).

2. الصدمات الخارجية: ويقصد بالصدمات الخارجية، التغيرات التي تحدث في المتغيرات خارج إقتصاد معين والتي لها تأثير كبير على الإقتصاد المحلي، ولايمكن السيطرة عليها، ويمكن أن تكون هذه الصدمات إيجابية أو سلبية على الاقتصاد. نظرًا لأن المصدر الرئيسي للصدمات الخارجية يتمثل في الأسعار الدولية للسلع والخدمات والمواد الأولية، فإن الصدمات الخارجية الإيجابية تحدث عندما ترتفع أسعار الصادرات الرئيسية للبلد أو تنخفض أسعار الواردات الرئيسية، وتشير الصدمة الخارجية السلبية إلى الحالة التي تنخفض فيها أسعار الصادرات الأساسية للبلد أو ترتفع أسعار الإستيرادات الأساسية (Ekesiobi, et al,2016, 120). ومن أبرز العوامل المسببة لظهور هذا النوع من الصدمات:

أ. **تغير عوائد الصادرات:** تواجه العديد من الدول النامية صدمات خارجية نتيجة إعتمادها على تصدير سلعة واحدة، أو عدد قليل من السلع، مثل النفط أو القطن، ولذلك تحدث تغيرات إيجابية أوسلبية للإيرادات من العملة الأجنبية بسبب التغيرات التي تحدث في أسعار هذه السلع، وأن الصدمة الإيجابية تحدث عندما ترتفع الإيرادات من العملة الأجنبية بسبب ارتفاع أسعار الصادرات، بينما تحدث الصدمة السلبية عندما تنخفض تلك الإيرادات نتيجة إنخفاض أسعار السلع المصدرة(سلمان، 2010، 143).

ب. **التضخم المستورد:** وتعتمد الكثير من الدول وبشكل أساسي على إستيراد النفط، وعند إرتفاع أسعار النفط ينخفض الدخل الحقيقي

لها، لكون الطلب على هذه السلعة لمعظم الدول غير مرن، مما يؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات والميزان التجاري لها (كمال، 2017، 39).

ت. تغير تكاليف الإقتراض من الخارج: أن الدول التي تعتمد على الإقتراض من الخارج تزيد فرص تعرضها للصدمات الخارجية، فإرتفاع سعر الفائدة يجعل الإقتراض مكلفاً لهذه الدول، وبالتالي يؤدي إلى توقف الكثير من المشاريع، وتراكم الفوائد المستحقة على القروض (احمد، 2018، 6).

ث. تغير مقدار الهبات والمساعدات الأجنبية: تعتمد بعض الدول على الهبات والمعونات الأجنبية بشكل كبير في تمويل نفقاتها، وعندما يحدث أي إنخفاض في مستوى هذا المصدر، تضطر هذه الدول الى تخفيض نفقاتها (الكبيسي واللامي، 2017، 258).

ج. تغير مستوى النشاط الإقتصادي في الدول المتقدمة: عندما ينتقل الإقتصاد من حالة الإنتعاش الى حالة الكساد الإقتصادي، يتراجع الطلب على صادرات بعض الدول النامية التي تتاجر مع البلدان الصناعية التي تعرضت للكساد، وبالتالي يحدث إنخفاض في الدخل ينعكس سلباً على مستويات الإنتاج والتشغيل (أحمد، 2018، 6).

ح. صدمات أسعار النفط: وتعتبر الصدمة النفطية من أخطر أنواع الصدمات الحقيقية الخارجية التي واجهتها الإقتصاديات منذ أكثر من خمسين سنة، والتي كان مرجعها الأساسي درجة إستجابة الأسواق النفطية للتغيرات الأساسية في السياسة والإقتصاد، إضافة إلى زيادة معدل التبادل التجاري، كثرة المعاملات الدولية. وإختلاف التوقعات ساهم في توفير المناخ المناسب لتقلبات الأسعار النفط وتذبذب دوال الطلب والعرض سلباً أو إيجاباً (مميش، 2018، 60). وتعد الصدمة النفطية شكل من أشكال الصدمات الخارجية الناجمة عن تذبذبات مفاجئة في العرض والطلب على النفط، مما يؤدي ذلك إلى إنخفاض أو إرتفاع في أسعاره (بن عيسى، 2017، 11). أو هي الاختلالآت المفاجئة التي تحدث في توازن السوق النفطية والتي تؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار إرتفاعاً أو إنخفاضاً، ويستمر لفترة زمنية معينة، نتيجة لعوامل تؤثر في العرض او الطلب او الاثنين معاً، مثل: عدم قدرة المعروض النفطي على سد حاجة السوق العالمية، والصراعات والأزمات الدولية التي تؤثر على عرض النفط، بالإضافة إلى السعي من قبل الدول المستهلكة للبحث عن مصادر بديلة للنفط، والتي تمكنت مؤخراً من تحقيقها، وإستخدام النفط الصخري الذي كان له الدور الأساس بإنخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة.

إن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط إما أن تكون إيجابية أو سلبية، ويقصد بالصدمة النفطية الإيجابية، حدوث زيادة مفاجئة في أسعار تصدير النفط، ويختلف الأثر الإجمالي لتلك الصدمة على الدخل القومي، ولها دور كبير في تحقيق الإنتعاش الاقتصادي من خلال التأثير الإيجابي على الإستهلاك الحكومي، فيزداد الإنفاق العام، لاسيما إذا كانت الدولة تعتمد على القطاع النفط كمصدر أساسي لتمويل إنفاقها العام، وهذا ما ينعكس بطبيعة الحال على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية: الإنتاج المحلي والطلب الكلي. فالزيادة في الإستهلاك الحكومي سيزيد الطلب الكلى، ويؤدي إلى زيادة استخدام عناصر الإنتاج، فتزداد الدخول، مما يؤدي إلى زيادة الناتج. وأما الصدمة النفطية السالبة فهي حدوث إنخفاض مفاجئ في أسعار النفط، وأن هذا الهبوط سوف يؤثر على حجم عوائد الصادرات، مما يثبط من الخطط الإنفاقية للدولة، فينخفض الإنفاق العام مصحوباً بإنخفاض الفرص الإستثمارية، وإنخفاض الطلب الكلي، وينخفض الإنتاج مما يؤدي إلى إنخفاض مستويات الإستخدام (صالح، وفرحان، 2018، 59–60).

وهناك أنواع أخرى من الصدمات والتي يمكن إيجازها بما يلي

3. الصدمات العارضة أو العشوائية: وهي شكل من أشكال الإختلال الذي يحدث في التوازن الاقتصادي مع العالم الخارجي، ويظهر بسبب أحداث طارئة، مثل الكوارث الطبيعية المتمثلة في الفيضانات والزلازل أو الآفات الزراعية، والتي تؤثر سلباً على الأنشطة الإقتصادية للبلد، وإلحاق أضرار كبيرة بالمشاريع الحيوية والبنى التحتية في البلد، وتكون هذه الصدمات مؤقتة، وتختفي عند إنتهاء تلك الكوارث (بن يحيى، 2014، 238).

4. الصدمات الموسمية: وهي الصدمات قصيرة الأجل التي تحدث بصورة موسمية والتي تصيب ميزان المدفوعات لفترة قصيرة خلال السنة المالية، وتحدث في البلدان التي تعتمد على تصدير بعض المنتجات الزراعية الموسمية (الكبيسي واللامي، 2017، 258).

5. الصدمات الدورية: يحدث هذا النوع من الصدمات في البلدان التي تشكل التجارة الخارجية نسبة مرتفعة من ناتجها المحلي الإجمالي، حيث يتعرض الإقتصاد بين آونة وأخرى لحالات من الكساد والإزدهار (الدورة التجارية) التي تمر بالإقتصاد العالمي عبر التجارة الخارجية، فتؤثر على صادرات هذه الدول بشكل كبير. ففي حالة الإنتعاش الإقتصادي يرتفع الطلب على المنتجات والخدمات المستوردة من الخارج والذي يؤدي بدوره الى الإزدهار الإقتصادي في الدول المصدرة، ويحدث العكس في حالة الإنكماش الإقتصادي (احمد، 2018، 8).

6. الصدمات الهيكلية: تحدث هذه الصدمات نتيجة تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي، وتحوله من سلع معينة إلى سلع أخرى. وتحدث هذه الصدمات في الإقتصادات المفتوحة التي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي. ولأن الإقتصاد العالمي يتعرض الى تقلبات حادة من حالات الكساد أو الرواج، فيؤثر ذلك على صادرات الدول بشكل سلبي أو إيجابي (كمال، 2017، 40).

7. **الصدمات السياسية**: وتحدث هذه الصدمات عندما يتغير النظام السياسي في بلد ما، مما يؤدي إلى تغير الإتجاهات الإقتصادية، كما حدث في العراق بعد عام 2003، إذ كان الإقتصاد العراقي قبل هذا التاريخ يخضع لنظام شمولي، وكانت الكثير من المشاريع والقطاعات تحت دعم ورعاية الدولة. وبعد هذا التاريخ تحولت التوجهات الإقتصادية نحو نظام السوق، أي خروج المشاريع والقطاعات من نطاق رعاية الدولة وسيطرتها، فضلاً عن إنفتاح الإقتصاد العراقي على العالم، مما أدى إلى توقف هذه المشاريع عن الإنتاج، وإنخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (الجبوري،وحسين، 2013، 27).

8. **صدمات نسب التبادل التجاري**: وتعني حدوث تغيرات مفاجئة في معدلات التبادل التجاري للبلد، سواء كانت تلك التغيرات في أسعار الاستيرادات أو الصادرات، وبالتالي قد تكون هذه التغيرات المفاجئة إيجابية ناجمة عن ارتفاع مفاجئ في أسعار الصادرات، او إنخفاض في أسعار الاستيرادات أو كليهما. أو قد تكون سلبية ناجمة عن إنخفاض مفاجئ في أسعار الصادرات أو زيادة في أسعار الإستيرادات او كليهما. وقد تكون الصدمات مؤقتة بفعل التدخل الحكومي عبر إتخاذ إجراءات مالية تعمل على إيقاف تلك الصدمات، لا سيما السلبية منها، وقد تكون صدمات دائمية لا تستطيع الحكومة معالجتها فتستمر لمدة طويلة (الطائي، وحسين، 2016، 3).

3.2. مصادر الصدمات الإقتصادية:

إن تعدد أنواع الصدمات الإقتصادية، وتباين آثارها سلباً أو إيجاباً، وإختلاف هذه الآثار من حيث شدة إمتداداتها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، يستلزم البحث عن أهم مصادرها والتي يمكن أن نجملها فيما يأتي:

1. **الحروب والنزاعات**: تعتبر الحروب والنزاعات من أهم العوامل المؤثرة في أنشطة القطاعات الاقتصادية كافة، وتعد السبب الرئيسي في زيادة الإنفاق العسكري والأمني مما يثقل كاهل الموازنة العامة للدولة، وغالبا مايحدث فيها عجز كبير يؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي للدولة. وكذلك فإن النزاعات المسلحة تتسبب في تفاوت كبير في توزيع الدخل بين القطاعات الإقتصادية المختلفة، فضلاً عن ذلك فإن الحروب تؤدي إلى تدمير البنى التحتية والفساد الإداري. وخلال النزاعات المسلحة يتم تحويل الموارد نحو الأنشطة غير المنتجة، مما يؤدي إلى إنخفاض معدلات الإستثمار، وتعطل في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وهذا يؤثر سلباً على الناتج المحلى الإجمالي (حسين، 2017، 36).

2. **المقاطعة الإقتصادية**: المقاطعة الإقتصادية أو العقوبات الاقتصادية المتمثلة في مجموعة الإجراءات الإقتصادية والتجارية والمالية العقابية والتي تتخذ من قبل دولة أو مجموعة من الدول بهدف التأثير على سياسة دولة أو دول أخرى، تعد من أشد الصدمات تأثيراً على القطاعات الإقتصادية المختلفة (ضرار، 2018، 488).

3. **الأزمات الإقتصادية والمالية**: ويقصد بها التدهور في الأسواق المالية لدولة ما والذي يؤدي إلى فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الأساسية بشكل فعال، مما يؤثر بشكل سلبي على القطاعات الإقتصادية المختلفة، مؤدياً إلى إنهيار الأسواق المالية، وإنكماش إقتصادي حاد (محمد، 2009، 3).

4. **العولمة الإقتصادية**: وتقوم العولمة على دمج الأسواق العالمية في حقول التجارة الخارجية ضمن مفهوم حرية الأسواق والإنفتاح الإقتصادي، الأمر الذي يعني زيادة حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وتعتبر أدوات ضاغطة ومؤثرة على إقتصاديات البلدان النامية. وعندما يزداد الإنفتاح الإقتصادي في بلد ما يؤدي ذلك إلى زيادة تعرضها للصدمات مع الإعتماد على مادة واحدة للتصدير مما يعني أن الدول الأقل تنوعاً في هياكلها الإقتصادية وتجارتها الخارجية، تكون أكثر عرضة للصدمات التجارية (حمد النيل، 2006، 10).

5. **الكوارث الطبيعية**: ويقصد بها جميع الأحداث الطارئة مثل الزلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات والتي لها تأثير سريع ومفاجئ على البيئة الطبيعية، مما يؤثر على النظم الإقتصادية والإجتماعية، فهي حدث يقع في مكانٍ وزمانٍ محدد، يهدد المجتمع أو منطقة ما وتكون سبباً للصدمات (عبدالله، 2003، 342).

6. **الأزمات السياسية**: تواجه الدول النامية مشكلة عدم الإستقرار السياسي، ومن مظاهره التغيرات المتكررة للحكومات المحلية، وحدوث الإضطرابات والنزاعات المسلحة، فضلاً عن التهديدات الإرهابية لتلك الدول (ضرار، 2018، 489).

7. **تقلبات أسعار النفط العالمية**: هناك العديد من الدول النامية التي تعتمد إعتماداً كبيراً على الإيرادات النفطية، فعند حدوث تغيرات في أسعار النفط، سيحدث تغيرات في الهيكل الإقتصادي لتلك الدول، وتستخدم هذه الدول معظم هذه الحصيلة لتمويل وارداتها من السلع الغذائية الأساسية والسلع الرأسمالية، فعند إنخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى إنخفاض السلع الإستهلاكية والسلع الإنتاجية (لبنى، 2015، 46).

8. **الأمراض والأوبئة**: الوباء هو انتشار مفاجئ وسريع لمرض معين في منطقة محددة، إلا أنه قابل للإنتشار وبشكل واسع وسريع، وعليه فإن الدول تواجه سنوياً أمراض وأوبئة جديدة، ومنها مرض الكوليرا وانفلونزا الطيور وانفلونزا الخنازير وغيرها من الأمراض الفتاكة. وأن سبب إنتشار الأوبئة هي الكوارث الطبيعية والحروب والمجاعات، وأن هذا النوع من الصدمات يهدد صحة المجتمع مما يؤثر على العديد من القطاعات الاقتصادية (ضرار،2018، 489).

4.2. أسباب الصدمات الإقتصادية:

للصدمات الإقتصادية العديد من الأسباب أهمها: (بن يحيى، 2014، 240) (عودة، 2014، 297)

1. إعتماد الدول بشكل كبير على قطاع أو مورد معين، أو الإعتماد على مورد إقتصادي مغلق التشابك القطاعي، أي عدم وجود ترابطات إقتصادية سواء أمامية أو خلفية.

2. غياب القطاعات الإقتصادية المحفزة لإحداث التغيرات في العملية الإنتاجية كقطاعات الطاقة والنقل والإتصالات والتكنولوجيا، والتي لها دور في حدوث التغيرات وتجاوز الصدمات الإقتصادية.

3. خلل في هيكل التجارة الخارجية، أي بمعنى عدم حصول حالة التوازن في السلع والخدمات المصدرة والمستوردة.

4. التشوهات السعرية في أغلب قطاعات الإقتصاد الوطني، وعدم وجود آليات صحيحة وسليمة تعكس قيم وتكاليف السلع والخدمات.

5. إختلالات جذرية في سوق العمل وإرتفاع معدلات البطالة بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي، وعدم مرونته في إستيعاب عدد العمال الفائض في السوق، نتيجة الريعية في البلد، وضعف القطاعات الإنتاجية نتيجة الإستيراد المفرط.

6. الإتساع المستمر لفجوة الموارد الإقتصادية، ومن أهمها الفجوة بين الإدخار والإستثمار المحلي.

7. العجز الدائم في موازين المدفوعات للدول النامية وتدهور أسعار صرف عملاتهما المحلية مقابل العملات الأجنبية.

8. إنخفاض الطلب الخارجي على صادرات بعض الدول بسبب الركود أو الكساد فيها.

9. ضعف مساهمة الأنشطة الإقتصادية المختلفة في إقتصاديات بعض الدول لتكوين الناتج المحلي الإجمالي.

10. إرتفاع حجم المديونية سواء الداخلية أو الخارجية.

3. تقدير وتحليل أثر الصدمات الإقتصادية على النمو الإقتصادي في العراق للمدة (2004–2018)

سنحاول فيما يلي بناء نموذج لتفسير وتحليل أثر الصدمات الإقتصادية في الإقتصاد العراقي. كما سوف يتم تحديد وتوصيف متغيرات الأنموذج.

1.3. توصيف متغيرات الأنموذج: Models Variables Description:

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل تكوين الأنموذج القياسي، وهي تتضمن تحديد العلاقة بين المتغير المعتمد، والمتغيرات المستقلة في النموذج القياسي وفقاً للنظرية الاقتصادية (ارتان، 2016، 79). ويتضمن الأنموذج المستخدم على متغيرات (الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والديون الخارجية، سعر الصرف الموازي، أسعار النفط، الإنفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة). وسيتم الإشارة إلى هذه المتغيرات كما يلي:

1. الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له أختصاراً بالرمز (GDP)، وهو المتغير التابع
2. سعر الصرف في السوق الموازي ويرمز له إختصاراً بالرمز (ER)
3. أسعار النفط عالمياً ويرمز له إختصاراً بالرمز (OP)
4. الإنفتاح التجاري يرمز له إختصاراً بالرمز (CO)
5. الديون الخارجية يرمز له إختصاراً بالرمز (ED)

2.3. نتائج إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية :

لإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، تم أجراء إختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة إستقراريتها باستخدام إختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، وذلك باستخدام تقدير إنحدار ديكي فولر الذي يحتوي على الحد الثابت والاتجاه العام، وهو النموذج الأشمل، والجدول (1) يوضح نتائج إختبارات جذر الوحدة للمتغير التابع الذي هو الناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرات التفسيرية التي تم تحديدها.

جدول (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية

variable	Level		First deference	
	ADF statistics	Result	ADF statistics	Result
GDP	-	-	(-2.473046)	stationary
Exchange Rate	(-4.264559)	stationary	–	–
Oil Price	-	-	(-3.197013)	stationary
Comercial Openness	(-3.288420)	stationary	-	-
External Debt	(-2.189964)	Stationary	–	–

المصدر: من عمل الباحث إستناداً إلى برنامج Eviews 10 .

ويتضح من الجدول (1) أنه وفقاً لإختبار **ADF** بحد ثابت واتجاه عام، ان السلاسل الزمنية (للناتج المحلي الإجمالي) مستقرة بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 5٪، والسلاسل الزمنية لأسعار النفط العالمي لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى، لكنها تصبح متطابقة بعد أن يتم اخذ الفرق الأول لها. أما (سعر الصرف والإنفتاح التجاري والديون الخارجية) فهي مستقرة عند مستوى معنوية 5٪.

3.3. إختبار التكامل المشترك لجوهانسن – جسليوس:

إلى جانب نتائج أختبارات جذر الوحدة، سوف يتم تقدير نموذج التكامل المشترك بأستخدام أسلوب جوهانسن – جسليوس. والجدول (2) يبين إختبار الأثر الإحصائي للنموذج المقترح، ويتضح منه أن القيمة المحسوبة لإختبار الأثر الإحصائي **Trace Statistic** كانت (93.17974، 47.88621، 6.801199) على التوالي وهي أكبر من القيمة الحرجة **Critical Value** (69.81889، 47.85613، 3.841466) عند مستوى معنوية **5٪** مما يعني وجود **(3)** معادلات للتكامل المشترك، وهنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الإقتصادية عند المستوى **5٪** ، وعلبه يمكن القول بأن هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين المتغيرات الإقتصادية المدروسة.

الجدول (2) إختبار التكامل المشترك لجوهانسن – جسليوس في العراق للمدة (2004–2018)

Date: 06/28/20 Time: 10:24
Sample (adjusted): 2006 2018
Included observations: 13 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDP ER OP CO ED
Lags interval (in first differences): No lags

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.969319	93.17974	69.81889	0.0002
At most 1 *	0.839527	47.88621	47.85613	0.0497
At most 2	0.530113	24.10101	29.79707	0.1962
At most 3	0.437571	14.28258	15.49471	0.0755
At most 4 *	0.407361	6.801199	3.841466	0.0091

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من عمل الباحث بالأعتماد على برنامج EViews 10.

4.3. تقدير الإنموذج Models Estimation:

بعد التأكد من أستقرار السلاسل الزمنية للمتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، وتبديل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى سلاسل زمنية مستقرة سوف يتم تقدير الأنموذج الذي تم صياغته على الوجه الآتي:

$$GDP_t = a + \beta_1 ER_t + \beta_2 OP_t + \beta_3 CO_t + \beta_4 ED_t + \cdots \varepsilon_t \quad \ldots\ldots (1)$$

بتقدير الأنموذج بعد أخذ الفروق للسلاسل الزمنية غير المستقرة، ظهرت نتائج التقدير على النحو المبين في الجدول (3) والذي يتضح منه الآتي:

جدول (3) ملخص نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: DGDP
Method: Least Squares
Date: 08/26/20 Time: 23:19
Sample (adjusted): 2005 2018
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-184.6396	100.1906	-1.842883	0.0985
ER	2.583359	1.124800	2.296728	0.0473
DOP	1.024605	0.070925	14.44625	0.0000
CO	0.764860	0.556177	1.375208	0.2023
ED	-1.026873	0.296854	-3.459190	0.0072

R-squared	0.960804	Mean dependent var	26.54373
Adjusted R-squared	0.943384	S.D. dependent var	60.68626
S.E. of regression	14.43974	Akaike info criterion	8.450298
Sum squared resid	1876.554	Schwarz criterion	8.678533
Log likelihood	-54.15209	Hannan-Quinn criter.	8.429171
F-statistic	55.15444	Durbin-Watson stat	2.184474
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: من عمل الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج Eviews 10.

1. بلغت قيمة **F–statistic** المحسوبة (55.15) مما يعني جوهرية المعادلة ككل عند أي مستوى معنوية، وتؤكد ذلك قيمة الـــــ P–Value التي جاءت مساوية للصفر، لذلك نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل، القائل بأن واحد على الأقل من معاملات الانحدار يختلف معنوياً عن الصفر.

2. يتضح من قيمة معامل التحديد المعدل والبالغة 0.94 أن نسبة 94٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير المعتمد تعود إلى التغيرات التي تحدث في المتغيرات التوضيحية والباقي 6٪ تمثل متغيرات لا يمكن قياسها أو أخطاء في التقدير.

3. قيمة إحصائية **D.W** والتي بلغت **2.18** قد وقعت في المنطقة الثالثة، لذلك نقبل فرضية العدم ونرفض البديلة والتي تنص على عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي بين البواقي (المتغيرات العشوائية).

4. وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، أي كلما إنخفضت قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، يترتب عليه إرتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقوما بالعملة المحلية.

5. وجود علاقة طردية معنوية الأثر بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط لكون الإقتصاد العراقي إقتصاد ريعي، ويعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة تشكل أكثر من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بل يعتمد المورد النفطي كمحرك أساس لكل مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

6. وجود علاقة طردية ذات تأثير غير معنوي بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفتاح التجاري، هذا يؤكد بأن العراق لم يستطع الإستفادة من تجارته الدولية، بسبب غياب التخطيط، والفساد المستشري في كافة مرافق الدولة.

7. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية.

ويمكن كتابة النموذج المقدر على النحو التالي:

$$= -184.64 + 2.58\ ER_t + 1.02\ OP_t\ \ GDP_t + 0.76\ CO_t - 1.03\ ED_t \quad \ldots\ (2)$$

5.3. دوال الإستجابة للصدمات:

دالة الإستجابة الفورية للصدمات تبين ردود أفعال المتغير التابع نتيجة حدوث تغير مفاجئ في حد الخطأ. فإذا حدث تغير مفاجئ في حد الخطأ بمقدار وحدة معيارية، فأن ذلك سوف يغير المتغير المعتمد في الوقت الحالي وفي المستقبل (الجبوري، وحسين، 2015، 36). وسوف يتم عرض هذه الدوال التي تمثل إستجابة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لكل من التغيرات في الديون الخارجية (ED) وسعر الصرف (ER) وأسعار النفط (OP) والإنفتاح التجاري (CO) في شكل بياني يمثل المحور الأفقي عدد الفترات التي مرت بعد حدوث الصدمة للمتغير، أما المحور العمودي فيقيس النسبة المئوية لإستجابة المتغيرات.

1. إستجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمات الديون الخارجية:

يتضح من الشكل (1) ان إستجابة الناتج المحلي الإجمالي في العراق لصدمة موجبة للديون الخارجية، يأخذ بالإرتفاع والإنخفاض في بداية الفترة ولكن تبقى آثارها على الناتج المحلي الإجمالي، فصدمة بمقدار إنحراف معياري واحد للديون الخارجية تؤثر بشكل دائم على الناتج المحلي الإجمالي، إن صدمات هذا المتغير على الناتج المحلي الإجمالي تكون متذبذبة بين الإرتفاع والإنخفاض، فهي تبدأ ب(1–٪) في السنة الأولى. أي أن صدمة الديون الخارجية سوف تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1٪) وتصل إلى (4.9–٪) في السنة الثانية، وترتفع

في السنة الخامسة إلى (1٪)، ومن ثم تنخفض إلى (–0.4٪) في السنة الثامنة، وهذا يدل على تأثر الناتج المحلي الإجمالي بصدمات الديون الخارجية في المدى القصير والمتوسط، وتنعدم الإستجابة وتقترب من الصفر في نهاية فترة الدراسة.

شكل (1) دالة إستجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمات الديون الخارجية للمدة (2004–2018)

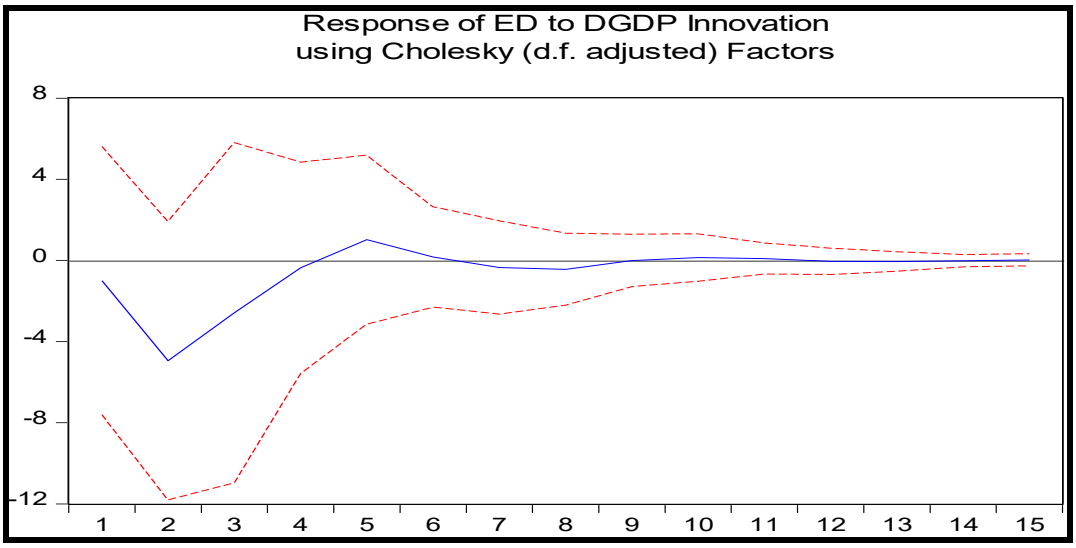

المصدر: من عمل الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج Eviews 10.

2. إستجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمات سعر الصرف:

يتبين من الشكل (2) أن إستجابة الناتج المحلي الإجمالي في العراق لصدمة سعر الصرف، متذبذبة بين السالب والموجب. فكانت موجبة في السنة الأُولى وقد بلغت (0.1٪)، أي أن صدمة موجبة بمقدار إنحراف معياري واحد في سعر الصرف ستؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.1٪)، ثم تصبح النسبة (–1.4٪) في السنة الثانية، وتصل في السنة الخامسة إلى (0.5٪)، وبعد السنة الخامسة إلى نهاية الفترة تنعدم الإستجابة وتصل إلى الصفر.

شكل (2) دالة إستجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمات أسعار الصرف للمدة (2004–2018)

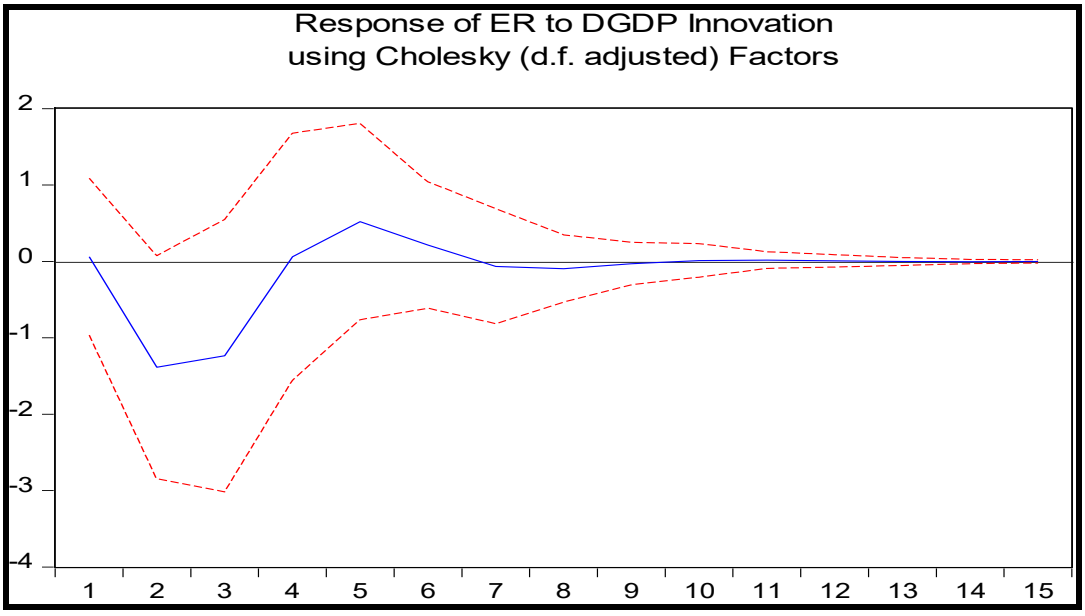

المصدر: من عمل الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج Eviews 10..

3. إستجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمات أسعار النفط:

أن إستجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمة مفاجئة في سعر النفط العالمي، كان له تأثير موجب في السنة الأولى بنسبة (72٪)، أي أن أي صدمة في أسعار النفط سوف تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (72٪)، وتنخفض في السنة الثانية إلى (10٪)، ومن ثم يكون تأثيره سلبي في السنة الثالثة (–17٪)، وتصل إلى (2٪) في السنة السابعة. وبعد السنة العاشرة إلى نهاية فترة الدراسة تنعدم الإستجابة وتقترب من الصفر.

شكل (3) دالة إستجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمات أسعار النفط للمدة (2004–2018)

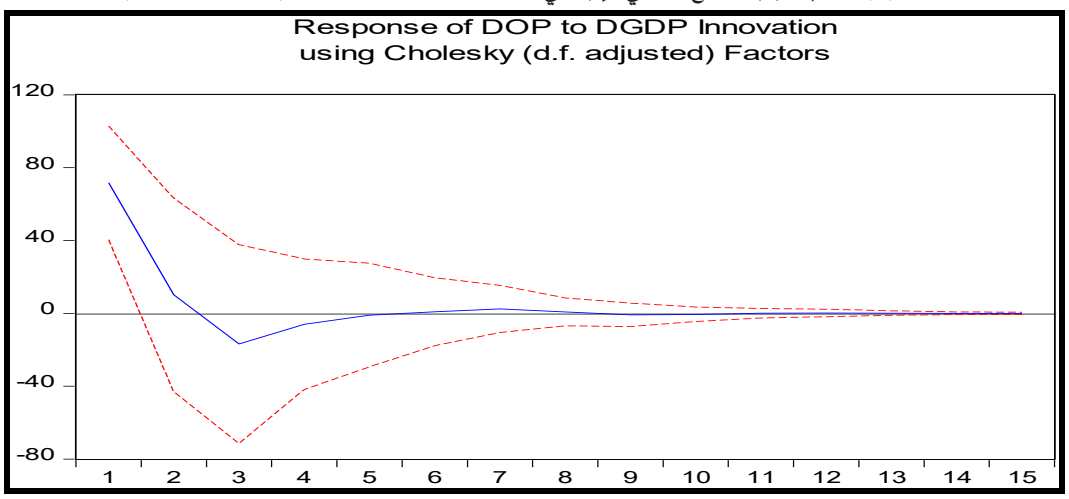

المصدر: من عمل الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج Eviews 10..

4. إستجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمات الإنفتاح التجاري:

يفيد الشكل (4) بأن إستجابة المتغير المعتمد لصدمة الإنفتاح التجاري اتصفت بصغرها النسبي وكانت متأرجحة بين السالب والموجب. فكانت موجبة في السنة الأُولى، وبلغت حوالي (1.7٪)، أي أن أي صدمة موجبة بمقدار إنحراف معياري واحد في الإنفتاح التجاري ستؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.7٪)، وفي السنة الثانية ارتفعت هذه السنة إلى (6.4٪)، وفي السنة الخامسة تراجعت إلى (–0.3٪)، وبقيت بين الصفر والسالب إلى نهاية الفترة. ويتضح أن مساهمة هذا المتغير في احداث تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي كانت ضئيلة جداً.

شكل (4) دالة إستجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمات الإنفتاح التجاري للمدة (2004–2018)

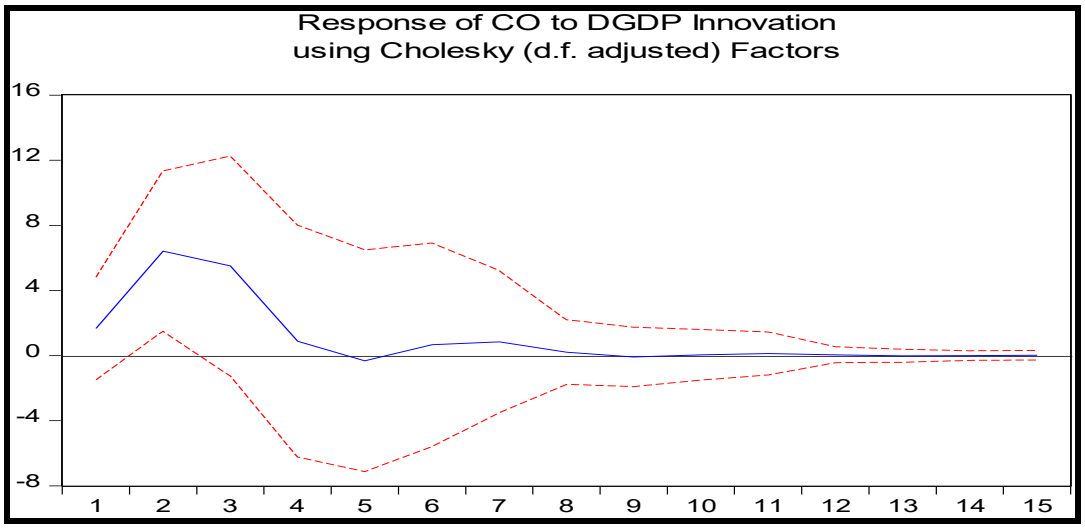

المصدر: من عمل الباحث إستناداً إلى نتائج برنامج Eviews 10.

4. الإستنتاجات والمقترحات

1.4. الإستنتاجات:

1. لقد تعرض العراق لعدد من للصدمات الإقتصادية، لكونه إقتصاداً صغيراً ومفتوحاً على الإقتصاد العالمي، ومرتبطاً به من خلال التجارة الخارجية، وأسعار النفط، والإستثمارات الأجنبية المباشرة، والسياحة، فضلاً عن تأثر إقتصاده بالمتغيرات الإقتصادية الداخلية المتمثلة بالسياسة المالية والسياسات التي مارستها الحكومات المتعاقبة، والحروب والنزاعات المسلحة.
2. تبين أن السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي وفقاً للتحليل القياسي مستقرة بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 5٪، والسلاسل الزمنية لأسعار النفط لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى، وأنها تصبح متطابقة بعد اخذ الفرق الاول لها. أما سعر

الصرف والإنفتاح التجاري والديون الخارجية فهي تكون مستقرة عند المستوى وبمعنوية 5٪.

3. وفق اختبار التكامل المشترك لجوهانسن_جسليوس ظهر وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من والديون الخارجية وسعر الصرف والإنفتاح التجاري وأسعار النفط.

4. تجاوزت نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات التفسيرية (الديون الخارجية، سعر الصرف، الإنفتاح التجاري، أسعار النفط) باستخدام طريقة (OLS) كل من اختبارات الدرجة الأولى والثانية، وتبين أن المتغيرات المستقلة تفسير ما نسبته (94٪) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي.

5. ان إستجابة الناتج المحلي الإجمالي في العراق لصدمة الديون الخارجية، يأخذ بالإرتفاع والإنخفاض في بداية الفترة ولكن تبقى آثارها على الناتج المحلي الإجمالي، فصدمة بمقدار إنحراف معياري واحد للديون الخارجية تؤثر بشكل دائم على الناتج المحلي الإجمالي.

6. كان تأثير صدمة سعر النفط العالمي موجب في السنة الأولى بمقدار (72٪)، أي أنها سوف تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (72٪)، حيث أن زيادة سعر النفط في السوق العالمي تؤدي إلى زيادة عرض الدولار في الإقتصاد العراقي لكون معظم الإيرادات العراقية متآتية من تصدير النفط الخام وأثر التغير في الأسعار العالمية لتعكس مقدار الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي العراقي.

7. اتصفت صدمة الإنفتاح التجاري وسعر الصرف وسعر الفائدة بكونها ضئيلة نسبيا، وتتأرجح بين السلب والإيجاب، وكان إسهام هذه المتغيرات في احداث تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جداً.

8. لقد جاءت نتائج التقدير متوافقة مع فرضية البحث.

2.4. **المقترحات**:

1. ينبغي معالجة الخلل في الهيكل الإنتاجي بما يحقق زيادة إسهام الأنشطة غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما يزيد من مساهمتها في إجمالي الصادرات، ومن ثم تقليل مخاطر الاعتماد على مادة أولية واحدة في التصدير والتي تخضع للتغيرات الخارجية.

2. أن الزيادة في أسعار البترول سيؤدي إلى نتائج ايجابية على المدى القصير، لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد، وللتخلص من ذلك لابد من وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط.

3. لابد للعراق من إستغلال المداخيل البترولية في مشاريع استثمارية، كما انه يتعين عليه الخروج تدريجيا من الريع النفطي والمباشرة بتنويع الاقتصاد .

4. ضرورة الحد من اعتمادنا على وسائل التمويل الخارجية وزيادة الاعتماد على وسائل التمويل الداخلية، وذلك كون مصادر التمويل الخارجية عادة ما تتذبذب بصورة كبيرة مسببة صدمة خارجية تُصيب أدوات السياسة المالية.

5. الإهتمام بمجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية حيث يعتبر العراق أكثر المناطق في العالم عرضة للشمس من خلال توسيع حجم الإستثمارات، وتشجيع، وتطوير الأبحاث والدراسات في هذا المجال.

6. استخدام جزء من الإيرادات النفطية لتطوير القطاع النفطي، فضلاً عن العمل على تنشيط وزيادة أهمية القطاعات الأخرى غير النفطية لاسيما القطاع الزراعي و قطاع الصناعة التحويلية بعّده مكملاً لقطاع النفط، عبر تنظيم برنامج معين يوفر الدعم الأساسي المباشر وغير المباشر لهذه القطاعات خلال مدة زمنية معينة، فضلاً عن توفير الحماية اللازمة من المنافسة الخارجية، على أن يكون هذا البرنامج متدرجاً عبر مدة زمنية معينة ويتلاشى بشكل تدريجي لحين وصول هذه القطاعات إلى المستوى الذي تستطيع فيه منافسة السلع المستوردة وتلبية الطلب المحلي.

5. المصادر

احمد، دلدار حيدر، السياسات المرافقة لتحرير التجارة الدولية لحماية الفقراء من الصدمات التجارية لمجموعة من البلدان النامية المختارة للمدة، 1980–2014، أطروحة دكتوراه، جامعة زاخو، كلية الإدارة والإقتصاد، العراق، 2018.

بن عيسى، نزهة، أثر الصدمات النفطية على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي (الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم، المديونية) دراسة تحليلية قياسية في الجزائر للفترة 1970_2015، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، 2017.

بن يحيى، نسيمة، أثر صدمات السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر، جامعة د.يحيى فارس، المدية، كلية العلوم الإقتصادية، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد2، 2014.

الجبوري، د.مهدي سهر، وخضير عباس حسين، اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980_2011)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الثاني، العدد السابع، 2013.

حسين، بيداء رزاق، الآثار الإقتصادية للنزاعات المسلحة في الدول العربية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد12، المجلد47، 2017.

حمد النيل، عبدالمنعم محمد الطيب، العولمة وآثارها الإقتصادية على المصارف – نظرة شمولية، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، جمهورية السودان، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد3، 2006.

خوشناو، صباح صابر محمد، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الإقتصاد العراقي للمدة 1988_2015، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة صلاح الدين_أربيل، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد17، المجلد9، 2017.

الساعدي، د.زاهد قاسم بدن، ايهاب عباس الفيصل، أثر صدمات القطاع النفطي العراقي على الناتج المحلي الإجمالي للمدة 1990_2014، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ميسان، العراق، العدد2، المجلد8، 2016.

سلمان، محمد صالح، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980_2005) دراسة قياسية، مجلة الادارة والإقتصاد، جامعة بغداد، المجلد16، العدد58، 2010.

الشمري، د.هاشم مرزوك، د.مناضل عباس الجواري، ايمان عبدالرحيم الحسيني، أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الاجمالي في اليابان، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 20، 2017.

صالح، د.إسراء سعيد، ود.إسراء عبد فرحان، قياس وتحليل تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية في العراق للمدة 2003–2014، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد2، العدد1، 2018.

صقر، محمد، حسين علي، هنادي سليمان درويش، استجابة الاقتصاد الكلي لصدمة في الانفاق الحكومي، 2017، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 39، العدد4.

ضرار، سامر محمد فخري، التحليل القياسي لأثر الصدمات الخارجية على الإستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة 1995–2016، جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، العدد107، المجلد24، 2018

الطائي، د.هناء عبدالحسين، صفاء علي حسين، تحليل تأثير صدمة معدل التبادل التجاري على السياسة المالية في العراق للمدة 1990–2012، مجلة الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العدد107، 2016.

عباس، رجاء جابر، أثر صدمات عرض النقد وسعر الصرف في سلوك مؤشرات سوق الاوراق المالية في نيجيريا، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد10، العدد3، 2018.

عبدالله، عزة أحمد، إدارة الكوارث الطبيعية مع تطبيقات على الزلازل والسيول، كلية الآداب، فرع بنها، جامعة القازيق، مجلة كلية التدريب والتنمية، أكاديمية مبارك للأمن، العدد9، 2003.

عودة، سوسن جبار، الصدمات النقدية في دول مختارة وخيارات السياسة النقدية، مجلة كلية المعارف الجامعة،الانبار، العدد 23، 2014.

الغالبي، د.عبدالحسين جليل، ليلى بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2013.

الكبيسي، أ.د.محمد صالح، عبدالحميد عبدالهادي حميد اللامي، دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأسباب والنتائج، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العدد104، المجلد24، 2017.

الكبيسي، د.محمد صالح، واسراء سعيد صالح العبيدي، قياس وتحليل تأثير الصدمات الانفاقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 1990_2014، مجلة كوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد26، 2017.

كمال، زيتوني، أثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الأزمات المصرفية خلال الفترة 1980–2015 دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017.

لبنى، قابوش، أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2013، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015/2014.

محمد، جبوري، الأزمة المالية العالمية وأثرها محاولة دراسة حالة الإقتصاد الجزائري باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، جامعة د.طاهر مولاي بسعيدة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009.

مميش، سلمى، إختيار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية دراسة قياسية: 1986–2015، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي التبسي–تبسة، الجزائر، 2016/2015.

عدنان، خديجة، تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) العراق حالة تطبيقية(1970–2010)، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد11، العدد41، 2016.

حمدان، أحمد عبدالزهرة، قياس تأثير الصدمة النقدية في العراق للمدة 1990–2015 بإستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي الهيكلي SVAR، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، العدد52، 2017.

آل طعمة، أ.م.د .حيدر حسين أحمد، م.د .اياد حماد الدليمي، أ.م.د .عبدالرحمن نجم المشهداني، صدمات الإيرادات النفطية وأنماط النمو الاقتصادي في الاقتصادات الخليجية، جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد2، العدد22، 2018.

الجبوري، د.مهدي سهر، وخضير عباس حسين، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980_2011)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الثاني، العدد السابع، 2013.

ارتان، سونيا آرزرونيو، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995–2013)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 8، العدد 4، 2016.

Ekesiobi,Chukwunonso S., Chibuike R. Oguanobi, Emilia M. Mgbemena, Ogochukwu T. Ugwunna, an Examination of External Shocks and Government Revenue in Nigeria, Department of Economics, Chukwuemeka Odumegwu Ojukwu University, Anambra State, Nigeria, 2016.

Krehlik. Tomas, and Jozef Barunik, Cyclical properties of supply-side and demand-side shocks in oil-based commodity markets, Institute of Economic Studies, Charles University, Prague, Czech Republic, 2017.

Mountford, Andrew , Harald Uhlig, what are the effects of fiscal policy shocks, National bureau of economic research, Cambridge,2008.

Ramey, Valerie A, Identifying Government Spending Shocks: It's All in the Timing, University of California, San Diego, National Bureau of Economic Research, 2008.

پوختە:

ئارمانج ژ ڤێ ڤەکولینێ زانینا کارتێکرنا وان هنگافتنێن ئابوری لسەر وەرارا ئابورێ عێراقێ ژ دەمێ (٢٠٠٤–٢٠٠٨)، وەەروەسا دەست نیشانکرنا بهایێ پەترولێ، بهایێ گوهرینا پارەی، قەرزێن دەرەکی و بازرگانیا ڤەکری، وەک گوهەربارێن سەربەخو، ودەست نیشانکرنا GDP وەک گوهەربارا گریدای. بو خەملاندنا هنگافتنێن ئابوری رێکا چارگوشەیێن سادەییّن بچیك ب کار ئینایە. ڤەکولینا پراکتیکی تێستێن رووت یۆنێت (کوکا یەکەیێ) بۆ تاقیکرنا باوەشگرتنا زنجیرێن دەمی بکارئینایە، وتیستا هەڤگرتنێ، هەروەسا بکار ئینانا فونکسیونئن بەرسڤا شوکئ ژبو دەست نیشانکرنا باندورا شوکێن ئابوری لسەر ئابورێ عێراقێ. ڤەکولین گەهشتیە کومەکا دەرئەنجاما ئەوژی زنجیرەییّن دەمی لدیف شرۆڤەکرنا زنجیرەییّن دەمی پلا خوجهـ بوونێ یا هەڤگۆنجای د ئاستەکێ دا نادەتن و دێ یا هەڤگۆنجای بیت پشتی جیاوازی یا ئێکێ بو دئێنە دەرکرن. و هەروەسا هھ بونا تێکلیەك هھ فسھ نگ یا دومدریژ دناڤ بەرا وان گوهەربارین هاتینھ بکار ئینان دا. هەروەها ڤەکولینئ دیار کر کو کارتیکرنا شوکین ئابوری یین ژبەر گهورینا بهایین نەفتا جیهانی پەیدابویین کارتیکرنەکا بەرچاڤ ل سەر گەشەکرنا ئابورئ عیراقئ هەبوو.

پەیڤێن سەرکی: شوکێن ئابوری، گەشەکرنا ئابوری، بهایێن نەفتێ، GDP، فونکسیونێن بەرسڤا شوکئ.

The Impact of Economic Shocks On Economic Growth in Iraq During the Period (2004-2018)

Abstract:

This research aims to study to determine the impact of economic shocks on economic growth in Iraq during the period (2004-2018), and the most important factors that affect economic growth have been identified. And represented in oil prices, the exchange rate, external debt and trade openness, which represent the independent variables of the model used, whereas, economic growth was expressed in gross domestic product as a dependent variable. The usual least squares method is used to estimate the model parameters. The unit root test and the cointegration test were also used. The pulse response functions were estimated to determine the impact of economic shocks on the Iraqi economy during the study period. It was found from the results of the estimation that the time series of the study has stabilized after taking the first differences, There is also a complementarity, that is, there is a long-term equilibrium relationship between the variables used, It was also found that the impact of economic shocks resulting from fluctuations in global oil prices was clear on the economic growth in Iraq.

Keywords: Economic Shocks, Economic Growth, Oil Prices, Gross Domestic Product, Shock Response Functions.